الدول القومية الترابية والرؤية الإسلامية- وأين منها المسألة السودانية

لم تعرف الثقافة الإسلامية الدولة القومية الترابية أي التي تقوم على حدود ترابية مرسومة ومحددة ويعتبر الخروج عليها حالة استثنائية وفاء لعهد أو لحرب أو تحالف ووصاية أو استعمار. فالدولة القومية الترابية هي هدية الفكر الغربي والمشروع الغربي بعد معاهدة ويستفاليا 1638م- بعد أن شيعت أوربا من حروب المائة عام والثلاثين عاما وانتهت إلي صيغة الدولة القومية الترابية، وأن أي دولة تخرج عن حدودها المرسومة تكون قد انتهكت القانون الدولي- فالدولة الوطنية الترابية حالة خاصة باوربا وإنتاج أوربي ، فالحدود في أوربا مقدسة وانتهاكها يعني الحرب . أما غير أوربا فقد نظم العلاقات مؤتمر برلين الذي هو سلسلة مؤتمرات عقدت تحت رعاية المستشار الألماني بسمارك 1880 / 1885 لمنع الحروب خارج أوربا ، حيث هناك لاتوجد دول ولاحدود ولا حتي مشروع إنسان يتساوي في الحقوق مع الإنسان الاوربي _ وإن الارض أهم من ساكنها وأن الأحق بالارض من يستعمرها ويستخرج خبراتها والإنسان الأبيض هو القادر على ذلك عن استحقاق وجدارة .

عرفت الثقافة الإسلامية نمط آخر من الحكم ، تحت إسم الخلافة أو الحكومة أو السلطنة ، وكان يقوم على الأمة أي الأصل ليس التراب والمحدد ليس الحدود الترابية ولكن الحدود العقائدية ، وحدود الدولة متحركة مع حركة الإسلام مدا وجزرا . وحينما توفي النبي صلى الله عليه وسلم ، لم تتعد رقعة الدولة الحجاز وبعض الجوار النجدي واليمني ولكن بعد ثلاثين سنة من وفاته كانت الخلافة قد وصلت حدود الهند والسند وأصبحت العاصمة متنقلة ما بين دمشق وبغداد – ثم صارت الحواضر في القاهرة والقيروان وقرطبة والإستانة " استنبول " وطشقند وسمرقند الخ.

ثم في ظروف الاستعمار ومعاهدة سايكس بيكو وجد العامل الإسلامي نفسه مشدودا ومسجونا في كيان لم يعرفه وهو كيان الدولة الوطنية الترابية بموسيقاها وعلمها واهازيجها وقوانينها ولوائحها وإعراضها ، منقولة من أوربا ومزروعة في العالم الإسلامي حسب المحددات الأوربية ومصالح الدول الاستعمارية . وتم تقسيم الشام مثلا إلي سوريا ولبنان والأردن – وأصبح العراق كيانا لوحده وقامت مصر الحديثة والسودان اما شمال إفريقيا فقد كان قسمة ما بين فرنسا وإيطاليا.

وتم تقسيم الهند والسند ، حيث تم اختراع باكستان كجغرافية إسلامية في إطار دولة وطنية تراثية وكذلك أفغانستان والملايو وماليزيا " واندونيسيا الخ . وأصبح الأصل هو المواطنة ، وليس الملية

وفرق مابين مشروع الملية أو الملل القائم على مدد من العرف الإسلامي والمواطنة القائمة على مطلوبات الوحدة الترابية .

وكان من أخص خصائص الدولة الوطنية الجديدة ، ابعاد الدين تماما عن الدولة ، بمعنى أن الدولة لا تتعبد والعبادة شأن خاص بالأفراد يمارسونه في منازلهم ومساجدهم ومعابدهم ، وقامت منظمة الأمم المتحدة وصارت الدول الجديدة الإسلامية ، بطابعها الوطني العلماني أعضاء فيها، وصدر القانون العالمي لحقوق الإنسان ، ومافيه من حريات كحرية التدين وحرية التعبير وحرية المساواة بين الذكور والإناث وحقوق الاقليات ، ووقعت الدول الإسلامية على الوثيقة دون تحفظ على بعض بنودها ، ثم دخلت الدول الإسلامية على الوثيقة دون تحفظ على بعض بنودها ، ثم دخلت الدولة الوطنية في مشروع المؤتمر العالمي للسكان ، وأصبح النظام الاقتصادي للدول الإسلامية جزءا من النظام الربوي العالمي ومافيه من أسهم وحصص وقروض وصكوك، حيث وصل النظام العالمي إلي حق الإنسان في أن يفعل في جسمه ما يشاء ، إلي حق الموت والإنتحار، وإباحة الزواج الذكوري أو الأنثوي ، وجاري الترويج لهذه المشاريع للتوقيع عليها، كوثائقه كملة لوثيقة حقوق الإنسان وتصبح ملزمة على غرار الوثيقة الأم المتعلقة بحقوق الإنسان، وفهم حقوق الإنسان في إطار التنوع والخصوصيات الدينية والثقافية والرضى الشعبي.

وتدخل كثير من الحكومات والمنظمات الإسلامية في مقاومة مشروعه ضد ما هو جاري ، ولكنها مقاومة جزئية وبدون رؤي فكرية وبدون مرجعيات تراجع وضعية الدولة القومية الوطنية الترابية، وهل الدولة الترابية هي المحطة النهائية للإنسانية أم أن ما تدعو إليه الحركات والجماعات الإسلامية حول وحدة الأمة وان جنسية المسلم عقيدته وهل هذا المشروع قابل للتحقق في ظروف فواتيح القرن الحادي والعشرين وسيادة المشروع الغربي بينما المجتمعات الإسلامية في تناحر وحروب أهلية وتآكل داخلي وخارجي .

ماذا يفعل قادة الدول الإسلامية ، هل ينضمون إلي نادي التحديث والتغريب والمدنية الغربية على نموذج اليابان وسنغافورة وهونج كونج" نسخ مصغرة من المشروع الغربي " أم لديهم مشروع للخروج والإنعتاق ، هذا هو التحدي الكبير الشاخص الماثل والحاضر والله أعلم .

أ.د. حسن مكي محمد أحمد